

على إثر عودة الحياة البرلمانية عام ١٩٨٩ ، والأحداث التي مرت بها المنطقة، وبعد غزو العراق للكويت، صدرت الإرادة الملكية بتشكيل لجنة ضمت في عضويتها ١٠٠ شخصية برئاسة احمد عبيدات (رئيس وزراء أسبق)، وضع وثيقة سياسية توضح الطريق للعمل السياسي وإرساء قواعد ونهج العمل وإقامة علاقات متوازنة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسة الحكم، وصولاً للتعددية السياسية الملزمة بالشرعية السياسية للدولة الأردنية واحترام الدستور ومشاركة الشعب في الحياة السياسية. ومن الجدير ذكره أنه تقرر أن يكون هذا الميثاق مؤسسة تشريعية مؤقتة بقرار وبعد عدة اجتماعات اصدر رئيس اللجنة وثيقة (وتم التوقيع عليها من قبل ٤٠٠ شخصية وطنية وكان اهم ١ - إقامة علاقات متوازنة بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الحكم وصولاً الى التعددية السياسية الملزمة بالشرعية السياسية للدولة الأردنية، الدستور ومشاركة جميع أبناء الشعب في الحياة السياسية ٢- التزام جميع القوى السياسية بالثوابت الدستورية والتي تنص على أن نظام وان الشعب الاردني جزء لا يتجزأ من الأمة العربية وأن دين الدولة الاسلام واللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة الأردنية. ٣- التزام جميع القوى السياسية بالتعددية واحترام قيم الديمقراطية وحقوق الانسان وسيادة القانون وتفعيل العمل الحزبي والمشاركة الشعبية. ٤ - الالتزام بالدستور نصاً وروحاً واعتباره ثابتاً أساسياً تسير عليه جميع سلطات الدولة في تأدية أعمالها. ٥ - تعزيز الاستقلال الوطني وتعميق الانتماء والإيمان بقضايا الوطن والأمة ٦- تنمية الاقتصاد الاردني والتوجه به نحو الإعتماد على الذات. تعزيز روابط الإخوة الأردنية الفلسطينية واعتبار الهوية الفلسطينية غير